



USAID
من الشعب الأمريكي

وزارة الشؤون
المحلية والبيئة



الإستراتيجية الوطنية للتصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة 2020-2035 تقرير تأسيسي

مارس 2021



أعدت هذه الوثيقة بدعم من شعب الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتبقى محتوياتها من مسؤولية وزارة الشؤون المحلية والبيئة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.



Tunisia Accountability, Decentralization,
and Effective Municipalities (TADAEEM)

الهيئة العامة للإستشراف
ومرافقة مسار اللامركزية



تقرير تأليفي

في ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي ومتطلبات حماية البيئة، تبين أن السياسة الحالية المعتمدة في التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة أصبحت غير قادرة على مواكبة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والبيئية مما تسبب في عديد الاخلالات على المستوى الفني والمالي وعلى مستوى الحوكمة.

فباعتمادها على المصبات المراقبة لم تتمكن السياسة الحالية للتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة من تغطية كامل تراب البلاد حيث أن عديد المناطق تفتقر إلى حد الآن إلى مصبات مراقبة وتواصل إلقاء نفاياتها بالمصبات العشوائية مسببة في تلوث المحيط الطبيعي وفي تردي جودة الحياة.

كما أن التصرف في النفايات، من مرحلة التخطيط إلى الاستغلال مرورا بالمقبولية المجتمعية، يعرف صعوبات بسبب ارتفاع كمية النفايات وتركيبها في ظل غياب سياسة للحد من النفايات عند الإنتاج وانتفاء الفرز عند المصدر.

ومن جهة أخرى برزت في السنوات الأخيرة عديد الإشكاليات الفنية والبيئية بجل المصبات المراقبة كالتصرف في مياه الرشح (lixiviat) والإزعاجات جراء قرب المصبات من التجمعات السكنية. وهو ما تسبب في غلق بعض المصبات على إثر احتجاجات الأجوار والمجتمع المدني الناشط في المجال البيئي. و تجاوزت عدد من المصبات الأخرى طاقة استيعابها وأصبحت توسعتها تواجه صعوبات بسبب عدم المقبولية المجتمعية أو لأسباب عقارية.

كما أنه تماشيا مع الفصل السابع. لدستور الجمهورية و مجلة الجماعات المحلية لسنة 2018، أصبح التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة من أهم محاور اللامركزية التي انخرطت فيها البلاد. فالتصرف في النفايات يتموقع حاليا بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وهذا التموقع الجديد لم يسهل مهمة البلديات في الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه هذه المهمة التي تصنف كخدمات قرب.

في الوقت الحاضر لم يتوصل بعد مسار ارساء اللامركزية إلى خلق ديناميكية حقيقية على مستوى اضطلاع البلديات بالمسؤولية الكاملة فيما يتعلق بالتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة. ويرجع هذا بالأساس إلى التأخير في ظهور الجهة كهيكل فاعل محتمل في إدارة المناطق الحضرية وغياب الرؤية على المستوى الوطني وإلى تعقيد منظومة التصرف في النفايات. إلى جانب هذا، ساهمت تغطية كامل التراب الوطني بالنظام البلدي في توسيع مجال تدخل البلديات إلى المناطق ذات الطابع الريفي في ظل محدودية الموارد المادية والبشرية للبلديات.

ومن بين الأسباب التي حالت دون أن تحقق الاستراتيجيات السابقة أهدافها، انعدام خطة عمل واضحة وتخطيط ملزم على المستوى الجهوي والمحلي وغياب هيكل يسهر على متابعة تنفيذ مختلف الاستراتيجيات وحسن حوكمة القطاع وكذلك عدم اللجوء إلى التشاركية في اختيار تقنيات المعالجة والتوجه إلى ردم النفايات دون الاهتمام بالثمين.

وبالاعتماد على تقييم السياسات والممارسات و التفاعل والتشاور مع كل الجهات المتدخلة على المستوى المركزي والمحلي والعموميين والخواص في مجال التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة، تم الاتفاق حول رؤية للتصرف في هذه النفايات خلال الفترة القادمة.

وتتمثل هذه الرؤية للفترة 2020-2030 في " دعم التصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة في إطار الاقتصاد الدائري بالارتكاز على جماعات محلية فعّالة لحماية البيئة وتحسين اطار عيش المواطن"

وقد تم دعم هذا العمل من قبل لجنة فنية تضم ممثلين عن البلديات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووزارات أخرى إلى جانب تنظيم عديد الورشات على قدر المواضيع المطروحة. وقد افرزت هذه الاستشارات مع جميع الهياكل المتدخلة 5 محاور أساسية لبناء هذه الإستراتيجية تتمثل فيما يلي:

1- إكساب التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة المهنيّة اللازمة وإعادة هيكلة القطاع وتنمية القدرات و تصنيف كافة المتدخلين،

2- ارساء التصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة في منظومة الاقتصاد الدائري واعتماد مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج،

3- دعم حوكمة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة،

4- مراجعة الجوانب المالية قصد وضع منوال أفضل للتصرف في النفايات المنزلية عملا بمبدأ العهدة على الملوث ومسؤولية المنتج الممتدة

5- تحسين صورة القطاع ونظرة المواطن ومختلف المتدخلين إليه،

ومن أهم ما يميز هذه الاستراتيجية عن الاستراتيجيات السابقة أنها:

- تنصهر في مسار تركيز اللامركزية وإحالة الصلاحيات تدريجيا إلى الجماعات المحلية تماشيا مع مقتضيات الدستور واحكام مجلة الجماعات المحلية المتعلقة بالتدبير الح.
 - متناغمة مع المبادئ الدستورية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة فهي تأخذ كذلك بعين الاعتبار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وأهداف التنمية المستدامة (ODD 2030) مما يساعد على تحسين مؤشر التنمية البشرية الوطني وييسر النفاذ إلى خطوط التمويل الدولية في مجال حماية البيئة والحد من تأثيرات التغيرات المناخية،
 - تعتمد الإقتصاد الدائري كمנוال للتصرف المندمج والمستدام في النفايات المنزلية والمشابهة،
 - تعمل على التطبيق الفعلي للمسؤولية الممتدة للمنتج والمستورد والموزع بما يتماشى مع الخصوصيات الوطنية،
 - ترمي إلى تحسين الحوكمة بتكليف هيكل لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية وتقييم نتائجها:
 - تواكب التطور التكنولوجي ومتطلبات التنمية المستدامة و رسكلة وتثمين النفايات والتخفيض في كمية النفايات من المصدر بوضع توجهات وطنية للإنتاج والاستهلاك المستدام،
 - تقطع مع سياسة المصبات المراقبة لردم النفايات برمتها وتوجه نحو الفرز عند المصدر وتركيز وحدات لقبول النفايات والفرز واخرى للتثمين الطاقوي والعضوي للنفايات لينحصر دور المصبات في التخلص من النفايات غير القابلة للرسكلة أو التثمين،
 - تقترح حلول عملية لتمويل سلسلة التصرف في النفايات بتطبيق مبدأي العهدة على الملوث والمسؤولية الممتدة للمنتج،
 - تدفع الى الشراكة بين الجماعات المحلية بإحداث مؤسسات جهوية للتصرف في النفايات طبقا للفصل 281 من مجلة الجماعات المحلية وذلك للحد من الكلفة وإيجاد أكثر فرص للاستثمار في تثمين النفايات،
 - تعطي المكانة المناسبة لمساهمة القطاع الخاص في إطار الشراكة بين القطاعين أو الاستثمار المباشر،
 - تتضمن برامج للارتقاء بالمهنة في مجال التصرف في النفايات وتأهيل وتقوية قدرات كل الفاعلين في المجال و تنمية الخبرات وفتح القطاع على البحث العلمي،
 - تواكب التطور المشروع لانتظارات المواطن المرتبطة بجودة الحياة وحماية المحيط بتركيز سياسة اتصالية ملائمة وتطوير شراكة حقيقية مع مكونات المجتمع المدني.
 - تجسم هذه الأهداف في أنشطة وتدبير عملية مبنية في خطة عمل للمرحلة الأولى من الاستراتيجية.
- ومن المنتظر أن تمكن هذه التوجهات الإستراتيجية من بلوغ أهم المؤشرات التالية:**
- تقليص معدل كمية النفايات المنزلية والمشابهة المنتجة عن كل مواطن بنسبة 10% في أفق سنة 2035 مقارنة بسنة 2020،

- رفع نسبة رسكلة النفايات المنزلية والمشابهة (recyclage matière) إلى 20% بحلول سنة 2035.
- رفع نسبة النفايات التي يتم تجميعها في إنتاج السماد العضوي والطاقة إلى 40% سنة 2035.
- التقليل من حجم النفايات التي يتم ردمها بنسبة 60% في أفق 2035.

وعلى هذا الأساس وانطلاقاً من تحليل الوضع الراهن تم الاتفاق حول توجهات ومداور بناء الاستراتيجية والأهداف المنتظرة في أفق 2035 بالاعتماد على الجوانب الفنية والمؤسسية والمالية والاجتماعية والإتصالية .

تمثل الأهداف الإستراتيجية المنتظرة لكل من مداور الاستراتيجية فيما يلي:

المحور الأول: إكساب التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة المهنيّة اللازمة وإعادة هيكلة القطاع وتنمية القدرات والمعرفة لدى المتدخلين

الهدف الأول: دعم المعرفة في مجال التصرف في النفايات بتجميع المعطيات ذات العلاقة بالاعتماد على منظومة معلوماتية تشمل الدروس المستخلصة والتجارب الناجحة ووضع هذه المعطيات على ذمة كل الجهات المتدخلة وعدم احتكارها لدى المتدخلين،

الهدف الثاني: دعم قدرات الجهات الفاعلة لتلافي النقائص المعرفية للمتدخلين بالنسبة للقطاعين العام والخاص من خلال تحديد الحاجيات الإضافية في مجال التكوين وإعادة الهيكلة،

الهدف الثالث: تطوير وتنظيم المهن في مجال التصرف في النفايات لتنظيم القطاع الذي يشمل عديد المهن التي يتعين تصنيفها وتنظيمها حسب مجالات التدخل،

الهدف الرابع: ملائمة الإستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات مع الإستراتيجيات التي تتقاطع معها لضمان تنفيذها وتناغمها وخاصة منها المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية والطاقات المتجددة،

المحور الثاني: تأسيس التصرف المندمج للنفايات المنزلية والمشابهة طبقاً لمبادئ الاقتصاد الدائري،

الهدف الأول: الحد من انتاج النفايات بتطبيق إجراءات وقائية للتخفيض في كمية المنتوجات و المواد المحولة إلى نفايات و تقنيات التصميم والتصنيع والتوزيع المستدامة بما يساهم في إحداث مواطن شغل و الحد من استنزاف الموارد و تطوير نجاعة استعمال المنتوجات،

الهدف الثاني: التكفل بالفرز الانتقائي من قبل الأسرة وأهم المنتجين باعتباره حلقة رئيسية وضرورية في منظومات الرسكلة والتثمين تمكن من تقليص كمية النفايات المودعة بمراكز المعالجة وتضمن المردودية نظراً لأن عديد المواد إن لم يتم فرزها عند المصدر يصعب تجميعها أو رسكلتها وتخفض من قيمة أوجودة المواد المرسكلة أو المثمّنة المتأتية منها،

الهدف الثالث: تحسين خدمة جمع ونقل النفايات لضمان نظافة المدينة بالاعتماد التخطيط المحكم للبنية التحتية واستعمال المعدات الملائمة وتشريك القطاع الخاص،

الهدف الرابع: رسكلة وتثمين النفايات للحفاظ على الموارد الطبيعية بإعادة استعمال المواد المستخرجة من النفايات والحد من استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة واستهلاك المياه.

الهدف الخامس: التخلص من النفايات غير القابلة للتثمين طبقا لشروط فنية وبيئية ملائمة، بمراكز مهيئة لذلك، والتي تمت معالجتها وتثبيتها (stabilisée)، وتفادي الإشكالات المرتبطة بالمصبات المراقبة

المحور الثالث: دعم حوكمة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة،

الهدف الأول: تعزيز وتحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين حيث أن تعددهم على المستوى الوطني وتضارب المهام وتعويم المسؤوليات حد من نجاعة أداء المنظومة في غياب هيكل لمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسهر على ضمان الحوكمة الرشيدة،

الهدف الثاني: دعم وتطوير آليات حوكمة التصرف في النفايات المنزلية خاصة في مراحل التخطيط والمتابعة والمراقبة والإحاطة الفنية بمواءمة التشريعات الجاري بها العمل والتشريع للتخطيط الملزم والمؤطرعلى المستوى الوطني والجهوي والمحلي،

الهدف الثالث: تهيئة الظروف الملائمة لضمان مشاركة كل الجهات الفاعلة والقطاع الخاص في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في كل مراحلها

الهدف الرابع: دعم التعاون والشراكة والتعاون الدولي للاستفادة من الآليات والبرامج المتوفرة في مجال البيئة والتغيرات المناخية على غرار الصناديق الأممية الداعمة للإنتاج النظيف والمدن الخضراء والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية،

المحور الرابع: مراجعة الجوانب المالية قصد وضع منوال أفضل للتصرف في النفايات المنزلية عملا بمبدأ العهدة على الملوث ومسؤولية المنتج الممتدة

الهدف الأول: معرفة كلفة التصرف في النفايات للتحكم فيها ووضع الآليات الملائمة لتمويل منظومة التصرف والعمل على الحد من الكلفة ومراجعة طرق الاستثمار في البنية التحتية واستغلالها،

الهدف الثاني: تطوير منوال مستدام للتمويل يغطي الكلفة الحقيقية للتصرف في النفايات يقوم على مبدئي العهدة على الملوث والمسؤولية الممتدة للمنتج يشمل في نفس الوقت الأسر والفاعلين الاقتصاديين ويعتمد على آلية المكافأة والزرع بخصوص الفرز عند المصدر،

الهدف الثالث: مراجعة الإطار المؤسسي للاستثمار في التصرف في النفايات ، وتفعيل النصوص والحوافز والتسهيلات لدفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والاستثمار المباشر،

المحور الخامس: تحسين صورة القطاع ونظرة المواطن ومختلف المتدخلين إليه،

الهدف الأول: إدخال الوعي في مجال النظافة عامة و العمل على تغيير العقليات والسلوكيات لدى الأفراد والمجموعة، وغرس التربية من أجل التنمية المستدامة و النظافة والانصهار في منظومة التصرف المندمج في النفايات

الهدف الثاني: دعم الاتصال والمشاركة في مجال التصرف في النفايات لدى الجهات الفاعلة وتحسين التواصل مع المواطن لبناء جسور ثقة متبادلة ودعم التعاون المشترك،

الهدف الثالث: دعم دور المجتمع المدني في مجال التصرف في النفايات بإرساء تعاون دائم ومأسسة هذه الشراكة حسب معايير الحوكمة والشفافية وطبقا للمبادئ الدستورية ومقتضيات مجلة الجماعات المحلية،

الهدف الرابع: إعداد خطة عمل للتصرف في المعلومات والاتصال المؤسستي لتنفيذ ومتابعة مخرجات الاستراتيجية (ضمانا لحق النفاذ للمعلومة طبقا للفصل 32 من الدستور)،

وتفرعت عن هذه المحاور الخمسة جملة من الأنشطة والتدابير يصل عددها إلى 69 تضمن تحقيق الأهداف سالفة الذكر:

المحور الأول: إكساب التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة المهنيّة اللازمة وإعادة هيكلة القطاع وتنمية القدرات والمعرفة لدى المتدخلين

نشاط عدد 1: القيام بتصنيف النفايات المنزلية والمشابهة وإعداد دليل التصنيف

نشاط عدد 2: الشروع في إعداد نظام معلوماتي للنفايات وقاعدة بيانات بتشريك الفاعلين المعنيين،

نشاط عدد 3: تصميم ووضع منهجية حول إنتاج المعطيات و تخزينها ومعالجتها وتوزيعها، و الطرق الفنية لتركيز نظام المعلومات واستعماله

نشاط عدد 4: إعداد وتنفيذ 3 أنظمة معلوماتية نموذجية بلدية كبيرة الحجم و بلدية متوسطة والثالث مركزيا بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات،

نشاط عدد 5: إحداث منصة لتقاسم المعارف المستقاة والاستفادة من التجارب في مجال التصرف في النفايات

نشاط عدد 6: تشبيك المتدخلين في مجال التصرف في النفايات

نشاط عدد 7: تنظيم منابر حوار وتفكير وتظاهرات حول التصرف في النفايات،

نشاط عدد 8: تصميم وتنفيذ برنامج وطني لتنمية قدرات الفاعلين العموميين والخواص في مجال التصرف في النفايات

نشاط عدد 9: حصر وتصنيف المهن في مجال التصرف في النفايات ،

نشاط عدد 10: تقديم الإحاطة الفنية للمتدخلين الخواص في التصرف في النفايات ا

نشاط عدد 11: إعداد وتنفيذ برنامج للدمج التدريجي ضمن القطاع المنظم للأشخاص والمؤسسات غير المنظمين والفاعلين كاليا في جمع ورسكلة النفايات المنزلية والمشابهة،

نشاط عدد 12: موائمة أنشطة التصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة مع توجهات التنمية المستدامة،

المحور الثاني: التأسيس للتصرف المندمج للنفايات المنزلية والمشابهة طبقا لمبادئ الاقتصاد الدائري،

نشاط عدد 1: إعداد برنامج للتصميم والتجديد الإيكولوجي (éco-conception) (éco-innovation) يشمل دراسة تحليلية لدورة حياة المنتج والموازنات البيئية (bilans environnementaux) للتعبيل وإقرار إلزامية الرقابة البيئية وتطوير العلامات البيئية وإعداد أدلة للممارسات الجيدة وتقنيات التصميم والتجديد الإيكولوجي،

نشاط عدد 2: إعداد أليات لحصر المسؤولية الممتدة للمنتج استئناسا بالتجارب في الميدان (المورد والموزع) بعد تقييم المنظومات الحالية للرسكلة وتطوير الإطار القانوني والمالي الملتم لإحداث المؤسسات المتدخلة (opérateurs)

نشاط عدد 3: تشجيع التعليل المستدام والتقليص في حجم التعليل وفي غير الضروري منه وتقنين التوسيم (étiquetage).

نشاط عدد 4: الحد من ترويج المواد البلاستيكية ذات الاستعمال الوحيد طبقا لمقتضيات الأمر عدد 32-2020 حول منع ترويج وتخزين واستعمال بعض الأنواع من البلاستيك،

نشاط عدد 5: تحسين اللوجستية بما يمكن من الحد من ضياع المواد جراء انتهاء الصلاحية أو الطفرة وإتلافها في شكل نفايات،

نشاط عدد 6: تطوير اتفاقيات مع شبكات التوزيع من أجل تجارة مسؤولة إيكولوجيا للحد من النفايات،

نشاط عدد 7: دعم الاستهلاك المسؤول بيئيا للحد من تبخير المواد الغذائية في إطار اتفاقيات مع المنتجين الكبار لدفعهم نحو الاستهلاك المستدام والحد من التبخير (النزل والمطاعم والمدارس والمستشفيات والثكنات والمساحات التجارية والمركبات الرياضية وغيرها)، وتعميم إجراءات منع استعمال القوارير البلاستيكية بالنزل والمطاعم والتوعية والتحصيص حول الشراء المسؤول،

نشاط عدد 8: تحفيز الحد من النفايات وإعادة الاستعمال لبعض المواد والحد من إنتاج النفايات وتحويل النفايات إلى أسمدة،

نشاط عدد 9: تنفيذ خطة التدخل الوطنية للشراء العمومي المستدام بتطوير أدلة منهجية ووثائق فنية للمواد المستدامة ومعاودة السلط المحلية وتطوير القدرات بالنسبة للمشتري العمومي والموزعين،

نشاط عدد 10: إدراج الفرز الانتقائي لدى الأسرة ومنتجي النفايات حسب خطوط مرجعية وأدلة وتطوير مراكز الفرز وقبول النفايات (déchetteries et centres de tri) بالتعاون مع القطاع الخاص في إطار المسؤولية الممتدة للمنتج وإدماج القطاع غير المنظم،

نشاط عدد 11: إعداد ونشر أدلة لتحسين جمع ونقل النفايات وتأمين تغطية كامل التراب البلدي بما في ذلك المناطق ذات الصبغة الريفية،

نشاط عدد 12: إعداد وتنفيذ برنامج وطني لتأهيل المستودعات البلدية باعتماد نماذج متطورة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات البلديات وترتكز على أليات متطورة للتصرف والتعاون (تعاون بين الجماعات المحلية ومع القطاع الخاص)،

نشاط عدد 13: إعداد دراسات قطاعية لتقييم أسواق المواد المتأتية من رسكلة النفايات وفي إمكانيات تطويرها لتحسين برامج الرسكلة والتشجيع على إحداث المؤسسات المتدخلة (opérateurs) طبقا لمبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج.

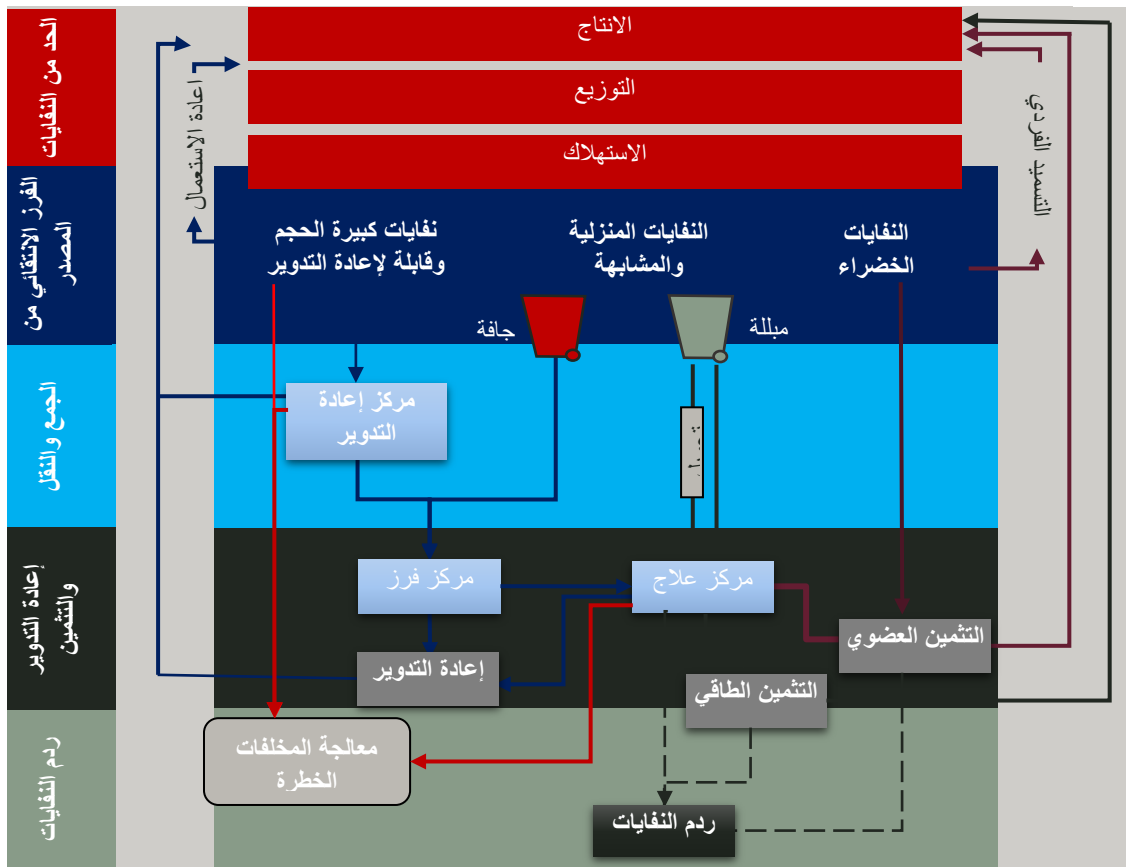
نشاط عدد 14: بعث مشاريع بلدية للتصرف في النفايات الخضراء والنفايات العضوية بالنسبة لكبار المنتجين على أساس إطار قانوني ومعايير وتمويل ملائم لضمان تحويل كل النفايات المذكورة إلى أسمدة عضوية،

نشاط عدد 15: إعداد برنامج لإقامة منشآت معالجة تسمح باستغلال أكثر قدر ممكن من النفايات ولا تبقى إلا على النفايات غير القابلة للثمين والرسكلة (déchets ultimes) والانطلاق في مشروع نموذجي لتقييم الأداء الفني والمؤسساتي والمالي لمثل هذه المنشآت،

نشاط عدد 16: إعداد وتنفيذ برنامج لإقامة منشآت للتخلص النهائي من النفايات غير القابلة للرسكلة والثمين مع إعطاء الأولوية للمناطق التي ليست بها مصبات مراقبة والأخذ بعين الاعتبار لطاقت استيعاب المصبات المراقبة الحالية،

نشاط عدد 17: الانطلاق في برنامج لتقييم المصبات المراقبة الحالية وتأهيلها حسب توجهات الإستراتيجية (Centres d'élimination des déchets ultimes).

نشاط عدد 18: إعداد برنامج للتصرف في المصبات المراقبة بعد غلقها،



المسار التقني المقترح للتصرف في النفايات

المحور الثالث: دعم حوكمة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة في إطار إرساء اللامركزية،

نشاط عدد 1: تكليف هيكل يسهر على متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات وكذلك على احترام مبادئ الحوكمة الرشيدة واقتراح التعديلات اللازمة،

نشاط عدد 2: ترسيخ مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج بالإعتماد على تشخيص معمق للواقع الوطني وإعداد النصوص الترتيبية الضرورية،

نشاط عدد 3: ترسيخ المسؤولية في مجالات جمع ونقل ومعالجة وتثمين النفايات في مسار اللامركزية وفق مبدأ التدبير الحر تماشياً مع مقتضيات الدستور ومجلة الجماعات المحلية بإصدار القانون المنصوص عليه بالفصل 13 من مجلة الجماعات المحلية المتعلق بضبط شروط وإجراءات تنفيذ الصلاحيات المشتركة،

نشاط عدد 4: تركيز منظومة تشريعية حول الحد من إفراز النفايات باستصدار قانون حول الاقتصاد الدائري على غرار القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني،

نشاط عدد 5: إحداث سلك مهني في مجال التصرف في النفايات وإدراجه ضمن المدونة التونسية للكفاءات والمهني،

نشاط عدد 6: إحداث مؤسسات بالشراكة بين البلديات طبقاً لمقتضى الفصل 281 من مجلة الجماعات المحلية للتصرف المشترك في النفايات مما يُسهم في الحد من الكلفة خاصة على مستوى البلديات محدودة الموارد (économie d'échelle).

نشاط عدد 7: إعطاء الحرف والمهنة مكانة ضمن الهيكل التنظيمي للبلديات والتنصيب على ذلك ضمن الأمر المتعلق بالنظيم الهيكلي النموذجي للإدارة البلدية المنصوص عليه بالفصل 271 من مجلة الجماعات المحلية،

نشاط عدد 8: تطوير دور القطاع الخاص في مجال التصرف في النفايات من خلال التعويل تدريجياً على هذا القطاع في جمع ونقل النفايات وتوجيه الأعوان البلديين تدريجياً نحو المراقبة والمتابعة والتدخلات الطرفية،

نشاط عدد 9: تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار المباشر في إحداث مراكز الفرز والقبول والتثمين وتسهيل مساهمتها في مؤسسات الشراكة بين البلديات،

نشاط عدد 10: تطوير هياكل الرقابة عن قرب بتعميم الشرطة البيئية على كل البلديات ودعم هياكل مراقبة المؤسسات المرتبطة بالوكالة الوطنية لحماية المحيط،

نشاط عدد 11: دعم القدرات والمهارات على المستوى المركزي والمحلي وإعداد دليل بيداغوجي لكل المهني في مجال التصرف في النفايات وتشريك كل المؤسسات ذات الاختصاص بما في ذلك مراكز التكوين المهني،

نشاط عدد 12: مأسسة اليقظة التكنولوجية بإحداث خلية يقظة حول تكنولوجيات تثمين النفايات وحوكمة القطاع،

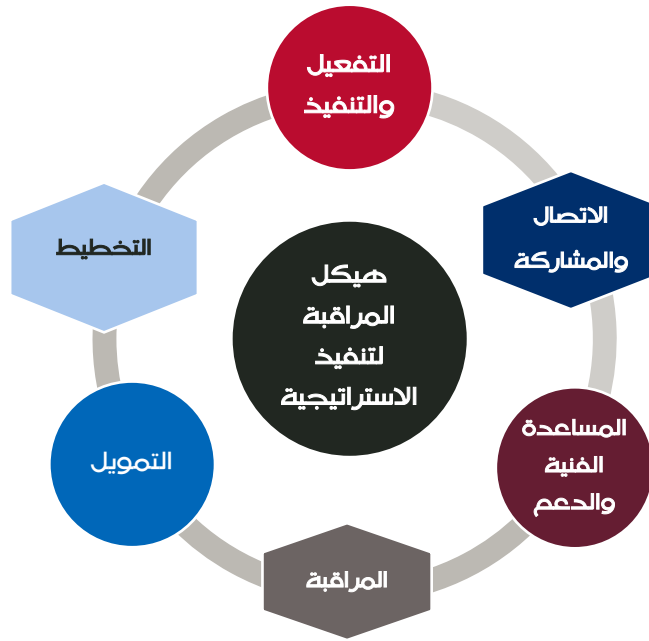
نشاط عدد 13: إحداث جسور تواصل بين مؤسسات البحث العلمي وهياكل التصرف في النفايات من أجل الاستفادة من مخرجات البحث العلمي والتأكد من جدوى التكنولوجيات المزعم اعتمادها من قبل القطاع العام والقطاع الخاص،

نشاط عدد 14: دعم الخبرات في مجال التصرف في النفايات بتأمين التكوين الملائم للمهن التي سيتم إدراجها ضمن المدونة التونسية للكفاءات والمهن ودعم البحث العلمي والتكوين رفيع المستوى والتكوين ما بعد المرحلة الأكاديمية بمركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة.

نشاط عدد 15: تشريك المجتمع المدني في صياغة وتركيز السياسة الوطنية في مجال التصرف في النفايات لإعداد برامج التوعية والتحسيس والاتصال وتبني إنتظارات وتطلعات المواطن والدفاع عنها.

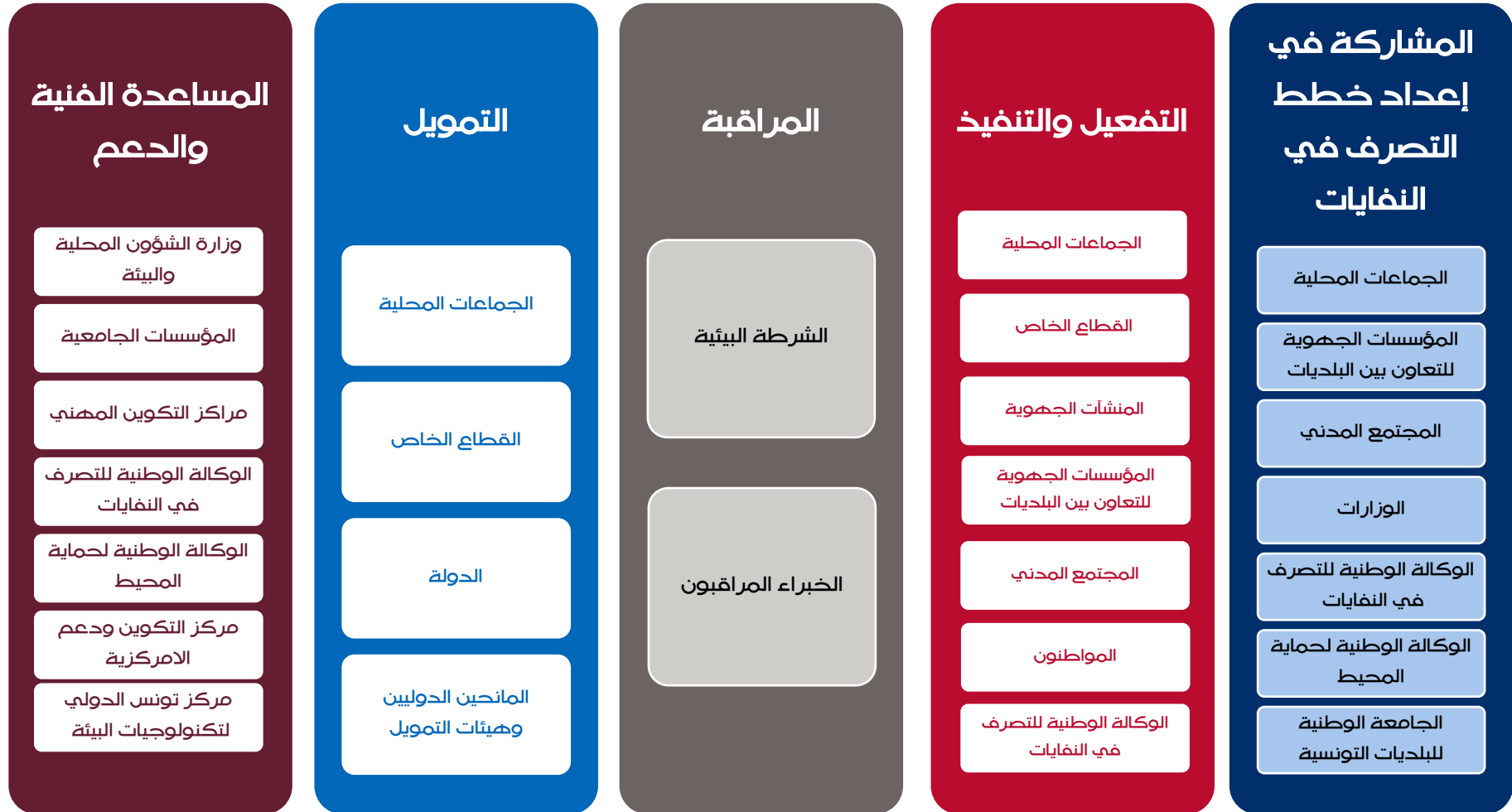
نشاط عدد 16: تكليف مؤسسة على غرار الوكالة الوطنية لحماية المحيط بإعداد سياسة وطنية للاتصال حول التصرف في النفايات اوتوفير الأدوات والآليات الملائمة بما في ذلك إدراجها ضمن البرامج الرسمية للتعليم.

نشاط عدد 17: إعداد مخططات جهوية ومتناغمة مع التوجهات الإستراتيجية الوطنية ومخططات محلية متناسقة مع المخططات الجهوية.



الهيكل المقترحة لحكومة التصرف في النفايات

هيكل متابعة تنفيذ استراتيجية التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة



خارطة المتدخلين في حوكمة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة

المحور الرابع: مراجعة الجوانب المالية قصد وضع منوال أفضل للتصرف في النفايات المنزلية عملاً بمبدأ العهدة على الملوث ومسؤولية المنتج الممتدة

نشاط عدد 1: وضع معايير موحدة لاعتمادها من قبل كل المتدخلين بما في ذلك الجماعات المحلية تضم انساق وتناغم المعلومات المستخرجة لاحتساب كلفة التصرف في النفايات وتركيز أنظمة محاسبة ملائمة،

نشاط عدد 2: القيام بدراسة لمقارنة تقنيات التصرف والتنظيم المعتمد لتحديد كلفة التصرف الحقيقية للتصرف في النفايات و اختيار الطريقة المثلى على أساس معيار النجاعة والجودة،

نشاط عدد 3: وضع تطبيق محاكاة (simulation) تمكن المجالس المحلية من اختبار سبل التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة،

نشاط عدد 4: اعتماد منهجية التصرف حسب الأهداف ودعمها بآليات مراقبة التصرف على مستوى كل المتدخلين في التصرف في النفايات

نشاط عدد 5: إدراج استثمارات الإنتاج الإيكولوجي (Eco-production) والإنتاج النظيف واستعمال مواد الرسكلة والقابلة للفتت ضمن الاستثمارات المنتفعة بحوافز بعنوان التنمية المستدامة بمجلة الاستثمار،

نشاط عدد 6: تركيز نظام حوافز بالمكافأة والجزر (bonus-malus) لاحترام الفرز الانتقائي من عدمه عند المصدر (الترفيغ والتقليص في المعلوم حسب مدى احترام الفرز الانتقائي)،

نشاط عدد 7: وضع آليات للتحفيز على تركيز وحدات لتحويل النفايات إلى سماد لدى الأسر أو الحي في إطار الرعاية (Mécénat) والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE)،

نشاط عدد 8: تطبيق الإتوات الواردة بمجلة الجباية المحلية بتوظيف مبالغ تصاعدية حسب أقساط حجم النفايات (barème de tarifs progressifs à plusieurs tranches)،

نشاط عدد 9: مراجعة مؤشرات نجاعة أداء البلديات للتمتع بالمنحة غير الموظفة في اتجاه حث البلديات على اعتماد الفرز الانتقائي عند المصدر،

نشاط عدد 10: مراجعة توظيف مداخل الأداء البيئي (TPE) لمطابقته مع توجهات وأهداف الإستراتيجية وإدراج المشغلين والقطاع الخاص،

نشاط عدد 11: تعميم المسؤولية الممتدة للمنتجين إلى الشركات أو الأنشطة التي تستخدم منتجات تتولد عنها نفايات لا تخضع لضريبة حماية البيئة (TPE) المعتمدة حالياً

نشاط عدد 12: مراجعة قاعدة احتساب الأداء البلدي قصد اعتماد الكلفة الحقيقية لرفع ومعالجة النفايات ومراجعة طريقة استخلاصها لتحسين نسبة التغطية، (مرتبط بالنشاط 9)

نشاط عدد 13: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والالتزام والاستثمار المباشر باعتماد كل الآليات المتوفرة بما في ذلك مجلة الاستثمار مع مراجعة سقف المنحة المسندة بعنوان التنمية المستدامة والحد من التلوث المحددة حالياً بـ 300 ألف دينار باعتبار الكلفة المرتفعة لمنشآت رسكلة وتأمين النفايات،

نشاط عدد 14: تيسير نفاذ الجماعات المحلية والمؤسسات الجهوية للتعاون بين البلديات (ERIGED) إلى الامتيازات التي توفرها مجلة الاستثمار،

نشاط عدد 15: مساعدة المتدخلين في منظومة التصرف في النفايات من قطاع عام وقطاع خاص على النفاذ للتمويل الدولي والثنائي في إطار التعاون اللامركزي وفي إطار آليات تمويل التنمية المستدامة والتغيرات المناخية (الصندوق الأخضر للمناخ)،

نشاط عدد 16: إعداد دليل عملي لبعث المشاريع في مجال التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة،

نشاط عدد 17: تمكين مشاريع التصرف في النفايات ، من تمويل صندوق مقاومة التلوث وتمكينها من المنحة والقروض الميسرة،

المحور الخامس: تحسين صورة القطاع ونظرة المواطن ومختلف المتدخلين إليه،

نشاط عدد 1: إرساء سياسة اتصالية ناجعة موجهة إلى كافة المتدخلين على المستوى المركزي والمحلي وإدماجها ضمن برامج التعليم الرسمية،

نشاط عدد 2: إعداد خطة استراتيجية وطنية (إعلام، تربية واتصال) لإصلاح المنظومة التعليمية حول النفايات باعتماد الاتصال المسؤول إيكولوجيا يشمل كل الشرائح العمرية

نشاط عدد 3: إعداد خطط تدخل من قبل البلديات ذاتية أو في إطار الشراكة مع جماعات محلية أخرى تهدف إلى دعم مشاركة المواطن في تركيز المشاريع في إطار الإستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة،

نشاط عدد 4: تكوين مجتمعات أنشطة (communautés de pratiques) بمشاركة البلديات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع الموازي من أجل مشهد جديد للتصرف في النفايات مسؤول إيكولوجيا ويتمشى مع التحول نحو الاقتصاد الأخضر،

نشاط عدد 5: تركيز خلية تفكير واستشارة (think tank) تجمع المختصين والخبراء لتقديم الاستشارة حول التصرف المندمج في النفايات و مسائل المتابعة،

نشاط عدد 6: القيام بمراجعة عميقة في مجال الاتصال المؤسساتي وإعداد أدلة إجراءات في مجال الشراكة والاستشارات العمومية والمقبولية المجتمعية،

تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذه الإستراتيجية مرتبط بمدى تبنيتها وتوظيفها سياسيا من قبل الدولة وتجسيم الأنشطة والتدابير المنبثقة عنها المتفق حولها والتي تمكّن من تحقيق تصرف مندمج في النفايات المنزلية والمشابهة قادر على الحد من تداعيات تدهور البيئة الحالي والاستفادة من آليات التمويل الأخضر على المستوى العالمي.

وقد تم تجميع الأنشطة المدرجة معاً في خطة عمل موزعة على ثلاث فترات، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وتشخيص المتدخلين الرئيسيين وتقدير كلفة الأنشطة كلما أمكن ذلك، كما تم وضع مؤشرات لمتابعة تنفيذ أهم الأنشطة والنتائج المنتظرة ولتقييم نجاعة الترتيبات التشريعية والمؤسسية والمالية والاتصالية التي تصاحبها.

وتم تبويب هذه الأنشطة والتدابير حسب سلسلة القيمة لأنشطة التصرف في النفايات كالتالي:

• الوقاية والحد من إنتاج الفضلات،

• الفرز الانتقائي،

• الجمع والنقل،

• الرسكلة والتثمين،

• التخلص من النفايات غير القابلة للرسكلة والتثمين

هذا إلى جانب جملة من الإجراءات المصاحبة ذات الطابع الأفقي أو الضرورية لحسن حوكمة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وترسيخ مبدأ العهدة على الملوث والمسؤولية الممتدة للمنتج والانصهار في مسار اللامركزية وتأمين التخطيط لضمان التصرف المندمج وحسن المتابعة والتمويل.

وقد تم تحديد الكلفة التقديرية لتفعيل الإستراتيجية بحوالي 6.5 مليون دينار تشمل بالخصوص مراجعة وتطوير الإطار القانوني وإعداد الدراسات والمخططات الجهوية والمحلية والتكوين وتنمية القدرات والمراقبة والاتصال دون اعتبار كلفة الاستثمار في مشاريع التثمين والرسكلة ومراكز الفرز والقبول ورحم النفايات غير القابلة للرسكلة.

ويتضمن الجدول التالي أهم الأنشطة المقترحة إنجازها خلال الخمس سنوات الأولى من الإستراتيجية والتي يتعين الانطلاق فيها ابتداء من البرمجة والإنجاز بمجرد مصادقة الحكومة على الإستراتيجية وتوفير الاعتمادات الضرورية لذلك:

الجهة المعنية	نوعية النشاط أو التدخل	مجال التدخل
وزارة الشؤون المحلية والبيئة الجماعات المحلية	إحداث هيكل للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية أومراجعة مهام اللجنة العليا للنظافة والعناية بالبيئة لتقوم مقام هذا الهيكل بتوسيع مجال تدخلها وتمثيليتها لتشمل كل المتدخلين بما في ذلك ممثلين عن القطاع الخاص، اعتماد مخططات للتصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة جهويا ومحليا متناسقة فيما بينها ومع الإستراتيجية الوطنية	الحكومة
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	إعداد قانون حول الاقتصاد الدائري يتضمن ترتيب حول الإنتاج والاستهلاك المستدام وغيرها من الإجراءات والقواعد التي يتعين اعتمادها للحد من استنزاف الموارد الطبيعية ودفع الإنتاج النظيف وتطوير الرسكة والتممين والصيانة وإعادة الاستعمال والتوجه نحو صفر نفايات غير قابلة للإرجاع لمنظومة الانتاج والاستهلاك،	الوقاية والحد من النفايات
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	تنفيذ خطة التدخل الوطنية للشراء العمومي المستدام بتطوير أدلة منهجية ووثائق فنية للمواد المستدامة وتطوير العلامات البيئية ومعاودة السلط المحلية وتطوير القدرات بالنسبة للمشتري العمومي والموزعين	
البلديات وزارة الشؤون المحلية والبيئة	إبرام اتفاقيات مع المنتجين الكبار لدفعهم نحو الاستهلاك المستدام والحد من التبذير (النزل والمطاعم والمدارس والمستشفيات والثكنات والمركبات الرياضية وغيرها)، وتعميم إجراءات منع استعمال القوارير البلاستيكية بالنزل والمطاعم والتوعية والتحسيس حول الشراء المسؤول،	
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	استصدار القانون المتعلق بالصلاحيات المشتركة المنصوص عليه بالفصل 13 من مجلة الجماعات المحلية لتمكين البلديات من التدخل في مجال رسكلة و تثمين النفايات طبقا لما ورد في الفقرة الرابعة من الفصل المذكور لترسيخ المسؤولية في مجالات جمع ونقل ومعالجة و تثمين النفايات المنزلية والمشابهة في مسار اللامركزية وفق مبدأ التدبير الحر تماشيا مع مقتضيات الدستور ومجلة الجماعات المحلية	

الجهة المعنية	نوعية النشاط أو التدخل	مجال التدخل
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	مراجعة القانون عدد 41 لسنة 1996 ليتناسق مع مجلة الجماعات المحلية ومع التوجهات الإستراتيجية على غرار إلزامية إعداد مخططات وطنية و جهوية ومحلية للتصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة والفرز عند المصدر وتغيير الفصول والفقرات المتعلقة بالمصبات وبطريقة تدخل القطاع الخاص	المستوى المؤسسي
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	استصدار الأمر موضوع الفصل 271 من مجلة الجماعات المحلية المتعلق بالتنظيم الهيكلي النموذجي لإدارة البلدية	
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	إعداد أدلة لاعتمادها في صياغة الأمثلة الجهوية والمحلية للتصرف المندمج في النفايات على أساس توجيهات الإستراتيجية الوطنية وتنظيم دورات تكوينية وتحسيسية في الغرض،	
وزارة الشؤون المحلية والبيئة الجماعات المحلية	إحداث مؤسسات بالشراكة بين البلديات طبقا لمقتضا الفصل 281 من مجلة الجماعات المحلية للتصرف المشترك في النفايات مما يسهم في الحد من الكلفة خاصة على مستوى البلديات محدودة الموارد وذات الكثافة السكانية المنخفضة إعداد مشروع أمر تنظيمي لهذه المؤسسات يضبط مهامها وهيكلتها وتمويلها وتنظيمها الإداري وطبيعة وكيفية تدخلها،	
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والبلديات	تطوير دور القطاع الخاص في مجال التصرف، إنشاء مراكز استقبال النفايات، تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص وتوجيه دور الإدارة المركزية نحو التأطير والمرافقة والإدارة البلدية نحو المتابعة والمراقبة والعناية بالمناطق الخضراء والمناطق البلدية ذات الصبغة الريفية،	
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	إحداث مؤسسات تنفيذية (opérateurs) في إطار المسؤولية الممتدة للمنتج	
وزارة الشؤون المحلية والبيئة والقطاع الخاص	إدماج القطاع الموازي لجمع النفايات القابلة للرسكلة ضمن مراكز قبول وفرز النفايات،	

الجهة المعنية	نوعية النشاط أو التدخل	مجالات التدخل
وزارة الشؤون المحلية والبيئية والبلديات والوكالة الوطنية لحماية المحيط	تطوير هياكل الرقابة عن قرب بتعميم الشرطة البيئية على كل البلديات ودعم هياكل مراقبة المؤسسات المرتبة بالوكالة الوطنية لحماية المحيط وتخصيص خبير مراقب مختص في النفايات بكل جهة،	
الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل	مراجعة المدونة التونسية للكفاءات والمهن بغاية إحداث سلك مهن في مجال التصرف في النفايات وإدراجه ضمن منظومة التعليم العالي والتكوين المهني	تقوية القدرات واكتساب المهنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة المكلفة بالتكوين المهني	دعم الخبرات في مجال التصرف في النفايات بتأمين التكوين الملائم للمهن التي سيتم إدراجها ضمن المدونة التونسية للكفاءات والمهن ودعم البحث العلمي والتكوين رفيع المستوى والتكوين ما بعد المرحلة الأكاديمية بمركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة،	
مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	إعداد دليل بيداغوجي لكل المهن في مجال التصرف في النفايات وتشريك كل المؤسسات ذات الاختصاص بما في ذلك مراكز التكوين المهني،	
الجمعيات غير الحكومية	تشريك المجتمع المدني في تأطير المتدخلين في مجال التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وخاصة على مستوى التوعية والتحسيس والاتصال وتبني انتظارات وتطلعات المواطن وتخصيص الاعتمادات الضرورية لذلك ضمن التمويل الموجه للجمعيات	

الجهة المعنية	نوعية النشاط أو التدخل	مجال التدخل
البلديات	تطبيق مقتضيات الفصل 240 من مجلة الجماعات المحلية في فقرته المتعلقة بفرز النفايات والفصل 267 المتعلق بالترتيب الضبطية في فقرته ذات العلاقة بالفضلات الصلبة بإصدار قرارات بلدية حول الإلزام بالفرز عند المصدر تقرها المجالس البلدية. ويتم تركيز الفرز الانتقائي بصفة تدريجية تماشيا مع تطوير منظومة الجمع والنقل وتوفير التجهيزات الضرورية (حاويات و/أو الأكياس الملائمة) ومراكز الفرز ويخص الفرز في البداية على الأقل القسط العضوي والقسط الجاف،	الفرز عند المصدر
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	يمكن الانطلاق في تطبيق إلزامية الفرز عند المصدر بالمؤسسات المنتجة لكمية هامة من النفايات (الإدارة والنزل والمطاعم والثكنات والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية وغيرها) وبمشاريع نموذجية بالأحياء التي يتم فيها الجمع الفردي (Porte à Porte). إعداد دليل عملي ومبسط حول الفرز عند المصدر. إعداد كراس شروط تركيز مراكز القبول ومراكز الفرز يوضع على ذمة البلديات	
البلديات	تعميم جمع النفايات على المناطق ذات الطابع الريفي للحد من الإلقاء بالفضاء الطبيعي بالاعتماد على القطاع الخاص بالمناطق ذات الكثافة السكانية وتوجيه مجهود البلدية نحو المناطق ذات الطابع الريفي	الجمع والنقل
البلديات	تأهيل مصالح جمع ونقل النفايات على مستوى الموارد البشرية والمعدات والمستودعات البلدية	
البلديات	إعداد أدلة لإضفاء مزيد من الجدوى على طرق النقل والجمع وملاءمتها مع التثمين والرسكلة	
البلديات	اعتماد التثمين العضوي والتثمين الطاقوي للنفايات والتخلي عن المصبات المراقبة وعدم توسيع أو إحداث مصبات مراقبة جديدة،	الرسكلة والتثمين
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	منع إلقاء النفايات الخضراء بالمصبات وإحداث منظومة للتصرف فيها،	

الجهة المعنية	نوعية النشاط أو التدخل	مجال التدخل
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	إحداث خلية يقظة حول تكنولوجيات رسكلة وتثمين النفايات لاعتماد التكنولوجيات الملائمة،	
وزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي	إرساء التواصل بين مؤسسات البحث العلمي وهيكل التصرف في النفايات من أجل الاستفادة من مخرجات البحث العلمي والتأكد من جدوى التكنولوجيات المزمع اعتمادها من قبل القطاع العام والقطاع الخاص، (كتفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارة البيئة ووزارة التعليم العلمي والبحث العالي بتاريخ 5 جوان 2020)	
وزارة الشؤون المحلية والبيئة والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	مراجعة منظومات الرسكلة الحالية لتثبيت مبدئي العهدة على الملوث والمسؤولية الممتدة للمنتج والتخلي عن تدخل الدولة في تمويل المنظومات والتوجه إلى تزويد المنظومات عن طريق مراكز الفرز ومراكز قبول النفايات أو من الفاعلين الاقتصاديين مباشرة	
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات البلديات مؤسسات بالشراكة بين البلديات (ERIGED)	إعداد برنامج لتحسين التصرف في المصبات المراقبة التي لا تزال في طور الاستغلال، استغلال فضاءات المصبات التي تسمح بذلك لتركيز وحدات التثمين والاقتصار على ردم النفايات غير القابلة للتثمين بعد معالجتها (بعد تثبيتها عضويا (Après stabilisation) الشروع في تحديد مواقع تركيز مراكز ردم النفايات غير القابلة للتثمين مع مراعات الكميات ومتطلبات النقل من مراكز التثمين أو المعالجة والمصبات في طور الاستغلال،	ردم النفايات غير القابلة للتثمين
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	إعداد دليل للاستثمار في مجال التصرف في النفايات يبرز كل الإمكانيات المتاحة بما في ذلك التمويلات التي تتيحها الآليات الدولية وكيفية النفاذ إليها	الموارد المالية والاستثمار
الهيئة العليا للمالية المحلية	مراجعة الأدعاءات البلدية في اتجاه ربط المعلوم المتعلق بالتصرف في النفايات المنزلية بعدد المتساكنين بالمحل أو بكمية النفايات المفروزة وليس بالمساحة وذلك لتغطية الكلفة الحقيقية مع الأخذ بعين الاعتبار للمناطق البلدية ذات الطابع الريفي،	

الجهة المعنية	نوعية النشاط أو التدخل	مجال التدخل
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	وضع معايير موحدة لاعتمادها من قبل كل المتدخلين بما في ذلك الجماعات المحلية لاحتساب كلفة التصرف في النفايات وتركيز أنظمة محاسبة ملائمة،	
وزارة الاقتصاد والمالية ودفع الاستثمار	مراجعة مجلة الاستثمار قصد إدراج استثمارات الإنتاج الإيكولوجي (Eco-production) والإنتاج النظيف واستعمال مواد الرسكلة والقابلة للتفتت ضمن الاستثمارات المنتفحة بحوافز بعنوان التنمية المستدامة بمجلة الاستثمار، ومراجعة سقف المنحة المسندة بعنوان التنمية المستدامة والحد من التلوث المحددة حاليا بـ 300 ألف دينار باعتبار الكلفة المرتفعة لمنشآت رسكلة وتثمين النفايات،	
وزارة الشؤون المحلية والبيئية/البلديات	تمكين تحويل النفايات إلى سماد لدى الأسر أو الحي وتفعيل آلية الرعاية (Mécénat) على غرار المساحات الخضراء ومن الانتفاع من المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE)،	
وزارة الشؤون المحلية والبيئية	اعتماد الفرز الانتقائي عند المصدر من جملة مؤشرات نجاعة أداء البلديات للتمتع بالمنحة غير الموظفة لحث البلديات على ذلك	
وزارة الاقتصاد والمالية ودفع الاستثمار الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	مراجعة توظيف مداخل الأداء البيئي (TPE) لمطابقته مع توجهات وأهداف الإستراتيجية وطبق المعايير المعتمدة في تركيز المسؤولية الممتدة للمنتج وإحداث لجنة ربيعة المستوى لتحديد البرنامج السنوي للانتفاع بالتمويلات المنوفرة في هذا الإطار تضم كافة المتدخلين بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات المحدثة في إطار المسؤولية الممتدة للمنتج.	
	إعداد برنامج لمساعدة المتدخلين في منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة من قطاع عام وقطاع خاص على النفاذ للتمويل الدولي والشائقي في إطار التعاون اللامركزي وفي إطار الصندوق الأخضر للمناخ (Readiness).	

الجهة المعنية	نوعية النشاط أو التدخل	مجال التدخل
وزارة الشؤون المحلية والبيئة بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية	إعداد خطة إتصال وطنية (Information-Education-Communication) لإصلاح المنظومتين الاتصالية والتعليمية حول النفايات يشمل كل الشرائح العمرية	التوعية والتربية البيئية
الوكالة الوطنية لحماية المحيط	إعداد أدلة إجراءات في مجال الشراكة والاستشارات العمومية والمقبولية المجتمعية،	

ويمكن الشروع في تنفيذ بعض الأنشطة المستعجلة لمجابهة التحديات وتكون إشارة للإعلان عن انطلاق تنفيذ الإستراتيجية (quick win) على غرار:

المحتوى	الكلفة (أ د)	النشاط والإجراء
دراسة وورشات عمل تشاورية	200	إعداد مشروع قانون الاقتصاد الدائري،
دراسة وورشات عمل تشاورية و3 مشاريع نموذجية	300	إعداد دراسة جدوى للمسؤولية الموسعة للمنتجين
دراسة جدوى اقتصادية وقانونية	30	إعداد دراسات مهام وهيكله مؤسسات الشراكة بين الجماعات المحلية (ERIGED)،
اقتناء أكياس الضرورية لسنة واحدة ومتابعة وتقييم	200	وضع برنامج نموذجي للفرز الانتقائي بعينة من البلديات
100 عائلة بكل بلدية وسعر فردي 200 د الوحدة بالإضافة إلى التكوين والتأطير	1000	القيام ببرنامج نموذجي للتسميد الفردي (compostage domestique) بعينة من البلديات
إعداد وطباعة	70	إعداد دليل للاستثمار في مجال النفايات المنزلية والمشاكلة،
	1800	الجملة



وزارة الشؤون المحلية والبيئة

يمكن الاطلاع على وثائق ومخرجات الاستراتيجية على موقع الوزارة:

www.affaireslocales.gov.tn

FB: www.facebook.com/MinAEnv/

Téléphone : +216 70 243 800